دور التعددية الحزبية في تعزيز السلم والتماسك الاجتماعي في اليمن 1990 – 2010م

عبدالله قاسم علي الظبياني
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة صنعاء
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.296

الملخص

تهدف هذه الدارسة إلى الكشف عن دور التعددية الحزبية في تعزيز السلم والتماسك الاجتماعي في اليمن خلال الفترة المحددة بعنوان الدراسة، وتكمن أسباب اختيار هذا الموضوع في ما بات يعانيه المجتمع من تمزق للنسيج الاجتماعي، وتأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يحاول فتح الباب على مسألة التعددية السياسية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، على اعتبار الأسلوب التحليلي منهجًا وأداةً، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج وعدد من المقترحات والتوصيات، كأهمية العمل على توحيد الفكر والثقافة بين الأجيال بما يضمن تحقيق استقرار المجتمع وترابط النسيج الاجتماعي.

Abstract

This study aims to shed light on the role of partisan pluralism in maintaining social cohesion during the period covered by this study.

The reasons for choosing this study lie in what society is suffering from the rupture of the social fabric. The importance of the study stems from the fact that it tries to open the door to the issue of political pluralism and its repercussions on social relations.

The study relied on the historical, descriptive and analytical method as an approach and a tool.

The study concluded a number of results and a number of proposals and recommendations, such as the importance of working to unify thought and culture among generations in order to ensures the stability of society and the cohesion of the social fabric.

المقدمة ومشكلة الدراسة

ظل المجتمع اليمني عبر تاريخه السياسي والاجتماعي طيلة فترات زمنية يتحول من صراع إلى صراع، حتى صار ينظر إلى التاريخ السياسي والاجتماعي لليمن على أنه عبارة عن محطات من الصراع المستمر الذي تتخلله فترات قصيرة من الأمن والاستقرار، وكأنها استراحة محارب لا يلبث أن يعود بعدها لاستئناف الصراع؛ وذلك نظرًا لطبيعة التركيبة الاجتماعية ،والوضع الاقتصادي والمستوى الثقافي للمجتمع اليمني، كما ظل ينظر البعض إلى أن في التحول بالمجتمع نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية حلًا لتحقيق التماسك الاجتماعي والسلم والتنمية، فهل تمكنت التعددية من تحقيق التماسك الاجتماعي في اليمن؟ هذا ما نسعى إلى محاولة الكشف عنه في هذه الدراسة، وينطلق الباحث من الفرضية التي مؤداها أن وحدة الفكر تؤدي بالمجتمع إلى مزيد من التماسك والأمن والاستقرار، والعكس صحيح، متخذًا من الأسلوب التاريخي والوصفي منهجين للدراسة، ومن التحليل الكيفي منهجًا وأداةً لتحقيق أهدافها، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على المصادر النظرية المكتبية، وقد تعذر على الباحث عقد المقابلات الشخصية مع رؤساء الأحزاب السياسية نظرًا لحساسية المرحلة، وقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة محاور بالإضافة على النتائج والمقترحات والتوصيات، استعرض الباحث في المقدمة مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية، وتناول في المحور الأول الدراسات السابقة، وفي المحور الثاني الفرق بين التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي كمفهومين أساسيين من مفاهيم علم الاجتماع، وفي المحور الثالث الأحزاب السياسية وعوامل التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن، وجاء في المحور الرابع من هذه الدراسة معوقات التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن، بالإضافة إلى عرض للنتائج والمقترحات والتوصيات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التعددية الحزبية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، كهدف رئيس ويمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. ما عوامل التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن؟
2. ما معوقات نجاح التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن؟
3. ما التغير الاجتماعي وما التغيير الاجتماعي، وأيهما أقرب إلى تحقيق التماسك الاجتماعي واستقرار المجتمع من وجهة نظر اجتماعية؟

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في تراجع مستوى السلم والتماسك الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية الناجمة عن تعدد المشارب الفكرية داخل مختلف البنى والمكونات الاجتماعية؛ حيث شهد اليمن في الفترات الأخيرة ما يمكن تسميته بتهتك النسيج الاجتماعي، وتصدّع العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور التعددية الحزبية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي

الحدود البشرية: المجتمع اليمني.

الحدود المكانية والزمنية: الجمهورية اليمنية في الفترة المحددة في عنوان الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

1. **مفهوم الدور**:_(يشير إلى سلوك الفاعل في علاقته بالآخرين، حسب تعريف بارسونز، وذلك في ضمن أهم إسهاماته في النظرية السوسيولوجية العامة (غيث. 1978م. ص90) وكما قد ينظر إليه كسلوك فقد ينظر إليه كتوقع للسلوك، فقد (يشير الدور إلى مجموعة من التوقعات لسلوك الشخص الذي يمثل مركزاً اجتماعياً، وهو الترجمة للواجبات المناطة بالشخص في سلوك ملموس (الربيعي.2006م. ص7)، وقد يأتي كوصف للسلوك المتوقع، حيث نجد أن(الدور بصفة عامة يشير إلى وصف السلوك الذي يتوقع أن يلتزم به القائد الشعبي أثناء قيامه بعمله في علاقاته مع الأفراد، والجماعات، والمنظمات، والمجتمعات المحلية. بمعنى أنه سلوك واع مقصود يسترشد بمجموعة من المبادئ والمفاهيم المستمدة من العلوم الاجتماعية، ومن الخبرات الاجتماعية، ومن الخبرات المهنية المتراكمة. ويسعى لتحقيق الأهداف التي تعطي القائد الشعبي مبرر وجوده في المجتمع (الربيعي.2006م. ص14)

تعريف الدور إجرائياً: هو مجموع الانعكاسات والآثار الناجمة عن التعددية الحزبية على تماسك المجتمع.

2. **التعددية:** التعددية بمنظور علم الاجتماع عبارة عن إطار للتفاعل تظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين والتعايش المثمر والتفاعل بدون صراع وبدون انصهار، وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة (ويكيبيديا، تعددية ثقافية) (https://ar.m.wikipedia.org/wiki)

ويعرف الباحث التعددية إجرائيًا بأنها: نظام يضم عدة مكونات لدى كل منها القدرة على إبراز ذاتها بشكل أحادي أو ضمن تحالف

3. **التعددية الحزبية:** هو نظام يضم عدة أحزاب سياسية لديها القدرة على السيطرة على الحكومة على حدة أو ضمن تحالف، (https://ar.m.wikipedia.org/wiki)

ويعرف الباحث التعددية الحزبية إجرائيًا بأنها وجود عدد من الأحزاب السياسية ضمن علمية ديمقراطية في مجتمع ما، وتسعى للسيطرة على الحكم من خلال العملية الانتخابية.

4. **التماسك الاجتماعي**: يشير إلى درجة الاتفاق بين جميع أعضاء المجموعة أو المجتمع، ويتعلق الأمر أيضًا بالشعور الذاتي بأنهم جميعًا جزء من نفس الكيان ولديهم خصائص ومشاكل ومشاريع مشتركة، (https://ar.warbletoncounil.org/cohesion-social-1801)

أما إجرائيًا فيعرفه الباحث بأنه المستوى المقبول والطبيعي من الانسجام الاجتماعي للمجتمع بحيث يعيش المجتمع في حالة من الانسجام والتوافق يسودها الأمن والاستقرار بعيدًا عن الصراعات والحروب. بما يخدم تحقيق التنمية للمجتمع ويحفظ توازنه.

إجراءات الدراسة:

أولاً: منهج الدراسة وأدواتها:

1. المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يهتم أساساً بتسجيل الأحداث ويصفها بطريقة موضوعية ويربطها في سياقها الزمني، وقد (لجأ علم الاجتماع في مستهل قيامه إلى استخدام المنهج التاريخي وعدّ الظاهرة الاجتماعية حادثة تاريخية (رشوان. 2004.ص 105) هذا الذي جعل الباحث يستخدم هذا المنهج لتناول بداية إعلان انتهاج مسار التعددية الحزبية في اليمن، فالتعددية الحزبية تعدُّ تحولًا اجتماعيا، وذلك لأن الظاهرة الاجتماعية هي في الأساس ظاهرة تاريخية في حد ذاتها، كما أشرنا.

2. المنهج الوصفي: وهو المنهج الذي يهتم أساساً بتسجيل الأحداث ويصفها بطريقة موضوعية ويربطها في سياقها الزمني، ويعرف المنهج الوصفي (بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها (النوح. 2004م. ص129) موضوعياً ما أمكن

3. المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي يركز على تفسير وتحليل الظاهرة الاجتماعية أو المشكلة البحثية وعلاقتها بالظواهر والمشكلات الأخرى (وتحليلها تحليلاً كافياً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث(النوح. 2004م. 129) ويعتمد في الأساس على غزارة المعلومات وصحتها من أجل أن يكون التحليل منطقياً. وقد استخدم الباحث هذا المنهج لتسجيل ووصف دور التعددية الحزبية في تعزيز السلم والتماسك الاجتماعي في اليمن بطريقة موضوعية.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

لم يكن هذا البحث الذي بين أيدينا هو البحث الوحيد الذي يتعرض لموضوع كهذا أو مشابه له، بل هناك دراسات وورش عمل عربية تطرقت إلى مواضيع مشابهة ركزت على أزمة الديمقراطية في اليمن، وسبل تجاوزها. وقد حصل الباحث على العناوين الآتية

1. دراسة (الكبيسي، 1999) بعنوان "نظام الحكم في الجمهورية اليمنية". استعرضت الدراسة أسس ترسيخ قواعد الدولة اليمنية الحديثة، من خلال الالتزام بتطبيق قواعد الدستور على أساس الدولة الديمقراطية، التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة، والتزام كل السلطات فيها بتوفير الضمانات التي من شأنها حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2. دراسة (سري الدين، 1994) بعنوان "اليمن بعد الوحدة"، واستعرض فيها الباحث عملية الوحدة اليمنية عام 1990 بعد الانتهاء من التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في الأردن، كما أشار إلى الانتخابات اليمنية وعملية دخول اليمن رسميا لعملية الانتخابات التشريعية العامة.

3. دراسة (الأصبحي، 1999) بعنوان "التجربة الديمقراطية في اليمن" وفيها استعرض الباحث الجذور التاريخية الأولى للتجربة الديمقراطية في اليمن منذ مرحلة التشطير عام 1962، حتى إجراء الانتخابات الرئاسية للفترة (1999-2004)، وما صاحب هذه المرحلة من تغيرات عميقة في عملية التحول الديمقراطي في اليمن، على مختلف الصعد برلمانيًا ورئاسيًا.

4. دراسة (الشرجبي،2005) بعنوان "أزمة التحول الديمقراطي في اليمن تحدث الباحث عن مظاهر أزمة الديمقراطية في اليمن وأشكالها، أهمها أزمة الشرعية التي واجهها النظام السياسي، وسيطرة قوى قبلية وعسكرية على مراكز صنع القرار السياسي في اليمن، وانتشار الفساد والمحسوبية، وانعكاساتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

5. محمد كنوش الشرعة، إشكالية التحولات السياسية في اليمن. الفرص والتحديات 1990 / 2012 بحوث ودراسات منوعة. تناولت الدراسة إشكالية التحولات السياسية في اليمن وذلك باستعراض عوامل التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية، والوقوف على مظاهر التحول الديمقراطي ومراحله وصولًا إلى الربيع العربي والثورة اليمنية، والوقوف على أبرز العقبات والتحديات التي تواجه تجربة التحول

الديمقراطي في اليمن، إلا أن الدراسة لم تتطرق مسألة التماسك الاجتماعي والتحولات التي طرأت عليه نتيجة للتحول نحو التعددية الحزبية.

6. عبد الخالق حسين، معوقات الديمقراطية في العالم العربي، 2011، تناولت الدراسة معوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي، أما هذه الدراسة التي بين أيدينا فتبحث حول دور التعددية الحزبية في تعزيز التماسك الاجتماعي وهو ما لم تشر إليه دارسة عبد الخالق حسين

ومجمل الدراسات السابقة المشار إليها لم تتطرق إلى مسألة دور التعددية الحزبية في تحقيق التماسك الاجتماعي، أما عن الدراسة التي بين أيدينا فإنها تركز على الكشف عن طبيعة دور التعددية الحزبية على صعيد التماسك الاجتماعي ومعرفة ما إذا استطاعت التعددية الحزبية في اليمن أن تعمل على تحقيق التماسك الاجتماعي في أوساط المجتمع خلال الفترة المشار إليها في عنوان هذه الدراسة.

المحور الثاني: التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي

بالقدر الذي يصعب فيه إيجاد تعريف جامع مانع للمفهوم في علم الاجتماع، نجد الصعوبة ذاتها في محاولة إيجاد الفرق بين بعض المفاهيم، ولعل من تلك المفاهيم مفهوم التغير الاجتماعي، ومفهوم التغيير الاجتماعي.

1. **التغير الاجتماعي:** للتغير الاجتماعي أكثر من تعريف نظرًا لمرونة المفاهيم في علم الاجتماع، فحسب جيرث وملز هو (التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي خلال مدة معينة من الزمن(الربيعي،(د.ت)، ص 44) والتغير الاجتماعي يتسم بأنه تلقائي ويحدث بشكل تدريجي، ويؤخذ عليه بأن التنمية تحدث ببطيء، بالرغم من أن مثل هذا التدرج والبطء يوفران قدرًا من التماسك الاجتماعي والأمن والاستقرار، وخصوصًا في المجتمعات التقليدية.

2. **التغيير الاجتماعي**: أما التغيير الاجتماعي فنلاحظ من خلال كلمة (تغيير) بأن هذا المفهوم يفتقر إلى التدرج، فهو يحدث على شكل قفزة من مستوى اجتماعي معين إلى مستوى أبعد منه، نتيجة لقرار سياسي أو حركة اجتماعية؛ مما قد يتسبب في إحداث هزة اجتماعية عنيفة تترك أثرًا بقدر المسافة الفاصلة بين القديم والحديث، ولعل ما حدث في اليمن في بداية العقد الأخير من القرن العشرين من تحول نحو التعددية الحزبية قد كان قفزًا فوق الحواجز إذا جاز التعبير، فكانت التعددية الحزبية ذات أثر سلبي على صعيد الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

3. **اتجاه التغيير الاجتماعي:** حينما يكون التغيير الاجتماعي قد جاء بقرار سياسي فإن اتجاهه قد جاء من أعلى إلى أسفل كفرض فرضته القمة على الجماهير، وفي هذا النوع من التغيير الاجتماعي ذي الطابع الفوقي، قد تكون التحولات غير ملائمة مع طبيعة المجتمع وإمكانياته الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تتوفر لديه مقومات التحول من شروط مادية وموضوعية، وفي هذه الحالة -ومع هذا النوع من التحول الذي لا تواكبه فترات انتقالية فكرية-يصبح المجتمع مهددًا بتفكك النسيج الاجتماعي وتراجع التنمية. أما حينما يكون اتجاه التحول من أسفل إلى أعلى كتحول فرضته الواقع الاجتماعي وأجبر صانعي القرار على تحقيق متطلبات المجتمع؛ فإن مثل هذا التحول يجد له المجال مفتوحًا وقلما يواجه صعوبات؛ نظرًا لأنه يرتكز على رغبة جماهيرية وحاملًا اجتماعيًا يساعد على تحقيق الهدف المنشود.

4. **الصراع الاجتماعي**

يظل موضوع الصراع الاجتماعي أمرًا مرتبطًا بموضوع التغيير الاجتماعي وليس بالتغير الاجتماعي؛ نظرًا لوجود الفرق بين كل من المفهومين-كما سبقت الإشارة-ويبدو أن التحول نحو العنف والصراع الاجتماعي قد كان أمرًا متوقعًا؛ نظراً لطبيعة البناء الاجتماعي وقيم المجتمع. خصوصاً وأن المجتمع اليمني على مدى تاريخه الطويل لم يشهد انتقالًا سلميا للسلطة على الإطلاق سواء قبل عام 1990م أو بعده، حيث (كانت التجربة الديمقراطية جديدة على اليمن لأن كلا الحزبين في جنوب وشمال اليمن لم يتول السلطة بطرق ديمقراطية (p.214 .Lisa Blaydes).

ولما كانت المكونات القبلية هي الأقوى من المكونات السياسية فإن دخولها في معترك الصراع السياسي الاجتماعي أمرا واردًا مما يجعل من المكونات السياسية -نتيجةً لضعفها- تتغلغل في صفوف القبيلة ليتخذ الصراع السياسي طابعًا اجتماعيًا وتختفي الدولة في أروقة القوى والمكونات الاجتماعية فتختفي ملامح وقيم الديمقراطية في ثنايا قيم المجتمع التقليدي لتبرز المعركة في صورة صراع بين التقليد والحداثة -محليًا وإقليميًا-مع احتمالية أكبر لغلبة الأولى على الثانية؛ نظرًا لتجذر القيم التقليدية على قيم الحداثة.

المحور الثالث: الأحزاب السياسية وعوامل التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن

أولًا: الأحزاب السياسية في اليمن

عرفت اليمن الحزبية في بداية ظهور المعارضة ضد الإمامة، في ثلاثينات وأربعينيات القرن العشرين (لكنه كان محدودًا من حيث الحجم في الجنوب...، وبحلول الخمسينات ومع صعود القومية العربية والحركات الأيديولوجية الإسلامية على المستوى الإقليمي، وتبنت الأحزاب اليمنية الأفكار الأساسية لحزب البعث وحركة القوميين العرب في المنطقة، فضلًا عن اليسار العربي والإخوان المسلمين، وعلى الرغم من حظر النشاط الحزبي في كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي

في فترة ستينات وسبعينات القرن الماضي، (الجند. د ت. pdf) في إشارة إلى التعددية الحزبية قد تشكل خطرًا على مستقبل اليمن وأمنه واستقراره، وبالفعل فقد شهدت الحركات السياسية خلافات متكررة أنحاء اليمن (واتسمت بالدموية في بعض الأحيان، حيث هيمن الضلع الأيديولوجي على النزاعات قبل الوحدة بين الاشتراكيين في عدن والنظام الحاكم في صنعاء (الجند. د ت. pdf) ومن خلال هذه اللمحة التاريخية حول الحزبية في مرحلة ما قبل الوحدة نجد أنفسنا أمام تجارب تكاد تكرر نفسها على مسرح الأحداث في مرحلة ما بعد 1990م ، فقد رافق إعلان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية إعلان التعددية الحزبية، (وقد أدى هذا التحول إلى التعددية الحزبية إلى منح تراخيص إنشاء لـ 22 حزبًا...، وبحلول عام 2011 – 2012م كان هناك 39 حزبًا معترف به رسميًا(الجند. د ت. Pdf)، وإذا كانت قد نشأت صراعات دموية بين القوى والمكونات الحزبية في وجود عدد قليل ومحدود من الأحزاب قبل الوحدة، فخطر التعددية والصراعات الأيديولوجية في وجود 39 حزبًا سياسيًا قد ينذر بحدوث صراعات مماثلة، خصوصًا في غياب الحامل الاجتماعي للتعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، وضعف ثقافة القبول بالآخر.

ثانيًا: عوامل التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن

لم يأت التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن نتيجة للصدفة أو بدون مقدمات أدت إليه، بل لقد لعبت عدد من العوامل الداخلية والخارجية دورًا فاعلًا ومهمًا في التحول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية؛ فما كان لليمن إلا أن يتبنى النهج الديمقراطي الذي يكفل الحقوق والحريات (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e712 21f203b81ac3&t=30415)، وأصبحت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحّدة، ودول أوروبا، تمارس الضغوط على اليمن وغيرها من الدول النامية التي بدأت تنهج النظام الديمقراطي في حال حدوث أي انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان .وهكذا فقد ساهمت هذه العوامل الخارجية في التحول إلى الديمقراطية في اليمن، خاصة وأن الشطر الجنوبي لليمن، كان يأخذ بالنموذج السوفيتي، ومن ثم فإن انهيار هذا النموذج وتفرد النموذج الأمريكي الديمقراطي، دفع اليمن إلى الوحدة، والتي أتت بدورها بالديمقراطية. وهذا التغير انعكس على القوى والاتجاهات المعارضة في اليمن، التي طالبت بالحرية وبحقها في التنظيم والمشاركة السياسية. (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)، وتنقسم هذه العوامل إلى داخلية وخارجية.

أولًا: العوامل الداخلية :

1- الوحدة اليمنية: تعدّ الوحدة اليمنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي في أيار 1990 العامل الرئيسي والأول في عملية التحول الديمقراطي في دولة الوحدة، إذ اقترنت الوحدة بالتحول نحو الديمقراطية" والتوازن السياسي والعسكري بين الأطراف الموقعة على الوحدة اليمنية (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

2- الأوضاع الاقتصادية : كان للأوضاع الاقتصادية دور هام ساعد في عملية التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، حيث مرت اليمن بأوضاع اقتصادية حرجة؛ نتيجة لحرب الخليج عام 1990م، وما نجم عنها من عودة آلاف اليمنيين من بعض دول الخليج، أضف إلى ذلك تأثر اليمن بالحرب الأهلية التي جاءت عقب إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، والتي أدت تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

3- العوامل الاجتماعية: كان للعوامل الاجتماعية دورها أيضًا في عملية التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، ومن أبرز العوامل الاجتماعية في حينه مشكلة الصحة والتعليم والأمية، والإسكان وضعف مستوى الخدمات، وخاصة في المناطق النائية والأرياف، ويرى الباحث أن مثل هذه العوامل وتحديدًا الاقتصادية منها والاجتماعية لم تكن ذات دور كبير في عملية التحول نحو التعددية الحزبية ولو أنها وجدت مصاحبة لعملية التحول إلا أن الدور الأبرز كان لعملية إعادة تحقيق الوحدة الوطنية والإملاءات الخارجية.

4- سيطرة المؤسسة العسكرية: لعبت المؤسسة العسكرية دورًا بارزًا في الحياة السياسية اليمنية، سواء في الشمال أم الجنوب، ومن أجل تحييدها أخذ صناع القرار بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي لتحييدها عن السيطرة على إدارة الدولة، (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)، على الرغم من استمرار بقاء المؤسسة العسكرية على قمة الهرم السياسي في البلاد حتى بعد إعادة تحقيق الوحدة الوطنية وإعلان التعددية الحزبية.

5- الصراع في الجنوب: شهد الجنوب أو ما كان يعرف بدولة الجنوب اليمني صراعًا عنيفًا على السلطة، نتج عنه ضحايا بالآلاف، مما جعل الأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض يوقع الوحدة اليمنية مع الرئيس علي عبدالله صالح في 22 أيار 1990م، والتي أخذت بمبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية، (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

15)، ويعتبر هذا العامل- حسب وجهة نظر الباحث- من أهم العوامل التي قادت نحو التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية

العوامل الداخلية التي مهدت للتعددية الحزبية

1. نفوذ القبائل: بطبيعة حال التركيبة الاجتماعية في اليمن، ظلت القبيلة هي صاحبة النفوذ الأكبر داخل أروقة الحكم، في فترة ما قبل إعادة تحقيق الوحدة الوطنية، وكان لها نصيب الأسد على حساب القوى والمكونات الداعية إلى الحداثة والتقدم، وفي مرحلة ما بعد الوحدة تغلغلت في أوساط الأحزاب السياسية، وتمكنت من خلال الأحزاب من احتواء الحركة النقابية والعمالية، ظل هذا الأمر قائمًا حتى في ظل دولة الوحدة ذات النهج التعددي؛ حيث لم تتمكن الدولة من إحلال مؤسسات المجتمع المدني- كمؤسسات حديثة تتناسب مع طبيعة النهج التعددي والعملية الديمقراطية- محل القوى الاجتماعية التقليدية، إلا أن الأحزاب السياسية لم تتمكن تفتيت القبيلة، بل تمكنت الأخيرة من أن تنتشر في أوساط مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وتطبعها بطابعها وخصوصًا الأحزاب التقليدية، التي اكتسبت هذا المسمى نتيجة للحضور الكبير والفعال للمنظومة القبلية داخل الأحزاب؛

يرى الباحث (أن الحركة العمالية قد أقحمت في معترك الصراع السياسي، وأصبحت جزءاً من العملية السياسية والصراع السياسي، في محاولة لإفراغها من مضمونها وجعلها تدور في فلك السلطة والأحزاب السياسية الأخرى، وفي هذا سلب لاستقلاليتها وتعميق تبعيتها، فالأحزاب السياسية الحاكم منها والمعارض لا يرفضان ممارسة الحركة العمالية للعمل السياسي، ولكن يرفضان قيامها بذلك في معزل واستقلالية عنها حسب رأي الباحث،كما يتضح من خلال هذا الفصل أن الفترة من 1990م – 2010م هي مرحلة استقطاب النقابات وإقحامها في الصراع السياسي وتفريغها من مضمونها الحقوقي وتدجينها سياسياً(الظبياني. 2015. ص 203)، حيث تنظر القوى التقليدية إلى مؤسسات المجتمع المدني على أنها الخطر الذي يهدد وجود القبيلة ويحد من نفوذها السياسي، بل ويتعارض تمامًا مع توجهات القوى التقليدية ويجعلهما على طرفي نقيض؛ الأمر الذي جعل من هذا التناقض القائم في الحياة السياسية والاجتماعية يقود إلى توقع إمكانية ظهور الانقسامات والخلافات الداخلية وتراجع الوضع الأمني والتماسك الاجتماعي.

2. الصراع الفكري بين التقليدية الحداثة : كانت مسألة الصراع بين التقليدية والحداثة أمرًا متوقع الحدوث؛ (إذ ازداد تمثيل القبائل من فترة انتخابية لأخرى ففي برلمان عام 1993م حصلت القبائل اليمنية على 79 مقعداً، بينما في المجلس النيابي لعام 1997 (102) مقعدًا، أمّا العام 2003م ارتفع ليصل الى (115) مقعدًا من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددها(301) عضوا. علماً بأن القبائل التي تلعب الدور الرئيس في الحياة السياسية هما قبيلة حاشد وقبيلة بكيل. (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

وهذا التواجد لهاتين القبيلتين بالمنظومة الفكرية القبلية داخل المؤسسة التشريعية هو مؤشر على عدم قدرة الدولة على الحد من سيطرة القبيلة داخل مؤسسات الدولة.

3. العامل المذهبي: ينظر البعض إلى هذا العامل على أنه من أهم دوافع التحول نحو التعددية الحزبية (فمن أجل الاندماج السياسي والاجتماعي، أخذت البلاد تخطو نحو الديمقراطية حتى يتجاوز المجتمع الخلافات المذهبية (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

ويرى الباحث أن عامل الانقسام المذهبي- الذي أورده البعض في دراستهم- بالإضافة إلى كونه من عوامل التحول نحو التعددية، إلا أن العلاقة بين كل المذهبية والتعددية السياسية هي علاقة جدلية؛ إذ أن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، فالصراعات والنزاعات لا تنشأ بسبب وجود الاختلاف والتنوع، وإنما تنشأ من العجز عن إقامة نسق مشترك يجمع الناس ضمن دوائر ارتضوها (http://adhwaa.net/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%)

ويرى الباحث أن السلطة من 1990م – 2010م لم تتمكن من دمج الأطر التقليدية في إطار التعددية الحزبية، بالعكس لقد تغلغلت البنى التقليدية في أوساط الأحزاب السياسية، ولم تتمكن السلطة من تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة؛ نظرًا لتشعبها بالموروث الاجتماعي التقليدي الذي يتعارض مع فكرة تبادل السلطة، ما يعني عدم صلاحية مشروع التعددية الحزبية في اليمن لعدم اكتمال شروط التحول، والتي يرى الباحث أن هذه الشروط قد يصعب توافرها في مجتمع كالمجتمع اليمني لما يتمتع به من خصائص تتعارض مع الوافد الجديد، فالمجتمع اليمني يظل أكثر تماسكًا مادام محافظًا على طابعه الخاص وقيمه المستمدة من ثقافته الأصيلة وثوابته الدينية وهويته العربية الإسلامية.

ثانيًا. العوامل الخارجية

ولعل من أهم العوامل الخارجية ما يلي:

4. الأحادية القطبية العالمية وغياب البديل السياسي والأيديولوجي المطروح على دول العالم الثالث خاصة بعد انهيار النموذج السوفيتي (نموذج الحزب الواحد).فيما ساهم الصراع السياسي والأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي في تبنّي سلطة الشمال والجنوب توجهين سياسيين

واقتصاديين متناقضين ومتباينين ،إذ تبنت السلطة في الشمال التوجه شبه الرأسمالي، بينما تبنى الشطر الجنوبي التطور الاشتراكي.
(https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

5. عدم تجانس التوجه الفكري بين النظام في الشمال والنظام في الجنوب كنتيجة من نتائج الصراع الفكري الدولي بين الاشتراكية والرأسمالية فيما قبل عام 1990م
6. المساعدات الخارجية والتي استخدمتها الدول الدائنة كأداة ضغط على دول العالم الثالث، فدفعتها نحو الديمقراطية والتعددية السياسية.
(https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415 ،

وهذا ما يؤيد وجهة نظر الباحث من أن التحولات تأتي من أعلى إلى أسفل دون إرادة وطنية بحتة، قد يجعل هذا التحول يشكل معول هدم للعلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وينذر بحدوث شرخ اجتماعي يعيق تحقيق التقدم والتنمية ويكرس تبعية الدول النامية لمصلحة الرأسمالية العالمية

7. العولمة: تشكل العولمة أحد آليات تعزيز الديمقراطية في العالم عن طريق تأثير حرية الانتقال للسلع والخدمات، وتدخل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والترابط الاقتصادي والسياسي، ما الدول النامية ومن بينها اليمن تدور في فلك سياسات المؤسسات المالية الدولية وما تفرضها عليها من أشكال التبعية والوصاية؛ ما جعل من اليمن يرضخ تحت نير الديون الخارجية، وتسبب في إحداث أزمات اقتصادية خانقة ساقت اليمن نحو المزيد من الخلافات الداخلية بين القوى السياسية المختلفة، وبدلًا من أن تعمل التعددية الحزبية على الدفع قدمًا نحو تحقيق التنمية، نجدها أصبحت معولًا من معاول الهدم، ونوافذ تسهل من مهمة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، مما أدى بدوه إلى تنامي الخلافات التي أضعفت من قوته وأثر سلبًا على تماسكه الاجتماعي.
(https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

8. التكنولوجيا: لعبت تكنولوجيا الاتصالات والثورة المعلوماتية دورًا بارزًا في التحول الديمقراطي، والتأثير على منظومة القيم، مثل مسألة حقوق الإنسان. فقد لعبت مسألة حقوق الإنسان دورًا مهمًا في التحول نحو الديمقراطية؛ فما كان لليمن إلا أن يتبنى النهج الديمقراطي الذي يكفل الحقوق والحريات، فسنت الحكومة اليمنية الكثير من التشريعات والأنظمة، كالقرار الجمهوري رقم (10) لسنة 1998، والذي تضمن إنشاء اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان في اليمن
(https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)

بالرغم من أن مؤشرات هذا التحول لم تكن تحمل أي ضمانات تكفل الحقوق والحريات في ظل تحول يتجاوز شكلاً ومضمونًا المستوى الفكري والثقافي لمجتمع تقليدي تلعب فيه العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة دور الضابط الاجتماعي لسلوك الأفراد مع غياب شبه كامل لدور القانون.

كانت هذه هي أبرز عوامل التحول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية في اليمن، كمقدمات أدت إلى الانتقال بالمجتمع من مرحلة ما قبل التعددية إلى مرحلة التعددية الحزبية، وبالرغم من أن وجود هذه العوامل تعطي التحول نحو التعددية الحزبية شكل التغير الاجتماعي التلقائي، إلا أن ما حدث في الواقع- وحسب رأي الباحث- كان علمية تغيير اجتماعي لم يخضع للتدرج أو يتماشى مع فقه الأولويات السياسي والاجتماعي، مما انعكس سلبًا على تماسك المجتمع وتنميته.

المحور الرابع: معوقات التحول نحو التعددية الحزبية في اليمن

شهد اليمن محطات تاريخية منذ 1990على الأقل في سياق محاولات الانتقال الديمقراطي التي اصطدمت بمعوقات بنيوية وقوة الإرث التاريخي وتدخلات إقليمية ومجموعة مصالح نخبوية احتكرت السلطة والثروة لصالح إعادة إنتاج التخلف
(https://www.mda-press.net/art/5543#:~:text=%22%D8% ولعل من أبرز معوقات التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية في اليمن ما يلي:

1. منظومة القيم التقليدية الموروثة

شكل تناقل القيم التقليدية وتوارثها عبر الأجيال أحد معوقات التحول الديمقراطي، لما للديمقراطية من قيم تتعارض مع القيم التقليدية التي ظلت متجذرة في ثقافة ووجدان الأمة وتشكل جزءًا أساسيًا من هويتها وخصوصيتها الثقافية، ولما كانت التعددية الحزبية من سمات الديمقراطية ومعبرة عنها فإن المجتمعات التقليدية تتسم بوحدة المجتمع وتماسكه وهذا ما يجعل من قيم المجتمع تقف حائلًا دون تحقيق تقدم أو نجاح لقيم التعددية على حساب القيم التقليدية السائدة في المجتمع وقد تصطدم معها فكريًا بل وأبعد من مجرد الصدام الفكري،(فالثقافة العربية- الإسلامية السائدة لها جذور عميقة في المجتمعات العربية، وهي ضد الديمقراطية والليبرالية وحرية

الفرد وحقوق المرأة، وهذه الظاهرة لم تأت من فراغ، بل هي وليدة الظروف الموضوعية والثقافة الموروثة (culture) التي تمتد جذورها إلى البداوة في صحراء الجزيرة العربية. (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269325#:~:text=%D9%8)

2. **العلاقات الأبوية:** يظل مجتمعنا العربي عامة والمجتمع اليمني بصفة خاصة ينظر إلى البناء الهرمي للأسرة من منظار العلاقة التراتبية التي تمنح السلطة للأب، وهي نظرة نابعة من ثقافة المجتمع والتي توجب طاعة ولي الأمر والسير حسب توجيهاته وإرشاداته

(ومن أهم سمات الثقافة البدوية، هي العلاقات الأبوية (patriarchism) المتمثلة بسلطة الأب المطلقة في التحكم بأفراد أسرته...، مرورًا بسلطة شيوخ القبيلة في قبيلته، وصولًا إلى رئيس الدولة في سلطته المستبدة في حكم الشعب. فالدولة العربية هي صورة مكبرة من القبيلة، وكما تنتقل هذه السلطة وراثيًا من شيخ القبيلة إلى أبنائه، كذلك الأمر في انتقال سلطة رئيس الدولة، بغض النظر عن كونه رئيسًا أو ملكًا، فالدولة العربية هي امتداد للمشيخة القبلية، فهي سلطة مطلقة، وحتى، الأنظمة الملكية في البلاد العربية مازالت ملكية مطلقة في معظمها.

(https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269325#:~:text=%D9%81) الأمر الذي لا يشجع نمو الديمقراطيات والتعددية الحزبية، التي تسعى إلى الحد من سلطة الأب على أفراد أسرته، وتعمل على تشجيع الحريات الشخصية التي قد تتعارض مع قيم المجتمع وثوابته الدينية والوطنية.

3. غياب دور مؤسسات المجتمع المدني

رافق إعلان التعددية الحزبية في بلادنا السماح بظهور وتشكيل منظمات المجتمع المدني من نقابات واتحادات وجمعيات وأندية، وغيرها، ولكنها كانت عبارة عن مكونات شكلية تدور في فلك النظام السياسي ولا تتمتع بأي شكل من أشكال الاستقلالية عن الدولة، الأمر الذي أعاق ويعيق من تحقيق العملية الديمقراطية فيما يتعلق بالمسائل الحقوقية والقانونية مما يترتب عليه من غياب للعدالة وتهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي.

4. الجهل وتفشي الأمية

ليس بخافٍ على أحد دور الأمية والجهل في المضي بالتعددية الحزبية نحو المستقبل المجهول، حيث نجد التعارض كبيرًا بين المستوى العلمي والثقافي للشعوب وبين مستوى النظم السياسية، فالمجتمعات التقليدية لا تتوافق مع النظم الحديثة ذات الطابع المدني أو الديمقراطي، وهذا الشكل من عدم التوافق بين طرفي المعادلة من شأنه أن يجعل من التعددية الحزبية عاملًا من عوامل الصراع الاجتماعي والمضي بالمجتمع نحو التفكك الاجتماعي وتفكك عرى المجتمع.

5. أزمة أحزاب المعارضة

لعل الموروث التاريخي الناتج عن ثقافة التوريث قد ألقى بظلاله على النظم الديمقراطية، فلم تستطع الديمقراطية والتعددية الحزبية من الخروج من فرض ثقافة التحول، وهذا الأمر يكاد يكون طبيعيًا، وذلك لعدة اعتبارات منها عدم وجود الحامل الاجتماعي للقيم التحول الجديد، وأيضًا غياب روح الديمقراطية حتى في أوساط النخب السياسية التي رفعت شعار التحول نحو الديمقراطية التعددية الحزبية، حيث نجد (أن معظم أحزاب المعارضة تشكل الوجه الآخر للسلطات المستبدة في البلدان العربية، فهذه الأحزاب تطالب بالديمقراطية طالما هي في المعارضة، ولكن ما تستلم الحكم حتى تتنكر للديمقراطية وتواصل الاستبداد، كذلك معظم هذه الأحزاب عبارة عن ملكية " للقائد المؤسس" ولعائلته. وهذه الخاصية لم تسلم منها حتى الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية...، وهذا التوريث في زعامة الحزب أو الدولة ، هو امتداد لتوارث زعامة العشيرة والقبيلة في أنظمة العلاقات الأبوية التي أشرنا إليها آنفًا.

(https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269325#:~:text=%D9%81)

6. التزايد السكاني : يؤدي الانفجار السكاني إلى تزايد حاجات المواطنين والضغط على الخدمات، مما يجعل السلطة تواجه مشكلات جمة خصوصًا في ظل اقتصار منهار ويعتمد على المنتج الخارجي، ويعاني من أعباء الديون الخارجية، في هذه الحالة من عدم التوازن بين معدل النمو الاقتصادي والتزايد السكاني، فإن أحزاب المعارضة تلجأ إلى تعبئة الجمهور وتحريضه ضد الحزب الحاكم؛ مما يؤدي زعزعة الاستقرار وتهديد التماسك الاجتماعي.

7. أتباع النظام المستبد: بطبيعة الحال يظل الاستبداد هو المفهوم المضاد للديمقراطية والتعددية الحزبية، وممارسته تعتبر ترجمة فعلية للروح الاستبدادية التي مازالت تسكن أجسام رافعي شعارات الديمقراطية الزائفة، فما تخفيه الشعارات تظهره التصرفات العملية والواقع المعاش، ومن هنا نجد أن أتباع النظام المستبد هو الصورة الحقيقية للديمقراطيات الجوفاء الخالية، مما يؤدي هذا الأمر إلى بروز القوى المعارضة للاستبداد، للمطالبة بتصحيح المسار أو الانحراف بالمجتمع ومكوناته نحو العصيان والتمرد في وجه السلطة؛ وتصبح العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية في مهب الريح.

8. نسخ تجارب الشعوب: تلقف عدد واسع من النخب السياسية مع أطروحات التحول الديمقراطي بطابعها ومضامينها الأداتية بصورة سطحية قشرية بعيداً عن مسألة أطروحة التحول الديمقراطي والشروط الموضوعية والبنيوية التاريخية التي

تؤمن تحقيق تحول ديمقراطي متدرج خصوصاً وأن الديمقراطية لا تأتي عبر برامج معلبة ومصدَّرة.

9. غياب الحامل الاجتماعي للتغيير الاجتماعي: يسهم وعي المواطن وثقافته في تشكيل اتجاهاته وحكمه على الأشياء من حوله، فمستوى وعي المواطن وثقافته القاصرة عن هذه التجربة يمليان عليه أن الانتقال من حزب إلى آخر يعد مخالفا للمبادئ والقيم.. مهما كان حزبه سيئًا.. أضف إلى ذلك أن فخر الفرد بقوة قبيلته قد جعله لا يقبل بالانتماء إلى أي مكون سياسي ضعيف مهما كان هذا المكون يحمل من مبادئ عظيمة وقيم سامية.. ولعل هذا ما جعل الحزب الحاكم هو الأكثر شعبية وجماهيرية مقارنة بمن سواه من المكونات السياسية الأخرى .. كل هذه العوامل جعلت الأحزاب تضمن بقاء شعبيتها التي من خلالها تحافظ على موقعها في سلم الترتيب الاجتماعي داخل الدولة والجهاز الإداري؛ مما جعل الأحزاب لا تفكر في إرضاء المواطن بتحقيق التنمية لأن هذا الأمر لا يغير من شعبية الحاكم؛ فهو على دراية تامة بكيفية توسيع قاعدته الجماهيرية؛ مما يجعله ممسكًا بزمام السلطة باستمرار ما جعل المعارضة في حالة يأس من الوصول إلى السلطة؛ خصوصًا مع انعدام أي شكل من أشكال استقلالية القضاء أو الإعلام أو الجيش؛ وهكذا يمكن القول بأن وجود مثل هكذا توجه وهكذا وعي قد أتاح الفرصة أمام الأحزاب السياسية أن تعمل تنظيميًا بطرق غير قانونية- إذا صح التعبير- وعلى أساس التحريض والكراهية للآخر وبوسائل شتى، وهذا البناء التنظيمي والتعدد الثقافي والأيديولوجي في أوساط المجتمع الواحد جعل منه عبارة عن تكتلات لا تحمل القدر الكافي من احترام الرأي والرأي الآخر أو القبول به، ومن هنا تبدأ ملامح الكارثة.. كارثة تمزق النسيج الاجتماعي، وعدم الاستقرار الناتجين عن غياب الحامل الاجتماعي للديمقراطية والتعددية الحزبية.

ومن خلال ما تقدم فإن المعوقات المشار إليها قد ساهمت بشكل كبير في زعزعة استقرار المجتمع وتراجع مستوى السلم والتماسك الاجتماعي.

النتائج والخاتمة

أولًا: النتائج

- التعددية الحزبية في اليمن لا تخدم التماسك الاجتماعي نظرًا لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهي علاقة قائمة على حالة من عدم التكافؤ؛ حيث تسعى النخب السياسية إلى فرض رؤاها وتصوراتها على المجتمع الذي يرى أن التصاقه بالنخب يعد مظهرًا من مظاهر القوة والتباهي.
- النخب السياسية في المجتمع اليمني هي التي تلعب دور المحور الرئيسي في عملية التحولات الاجتماعية والسياسية بدعوى أنها مطالب شعبية.
- التحول الذي تفرضه الرأسمالية العالمية على الدول النامية إنما يصب في مصلحة الرأسمالية ونظام العولمة، حيث تسهل على الرأسمالية مسألة التدخل في شؤون الدول النامية والتحكم في مواردها وقراراتها.
- وحدة الفكر تؤدي إلى مزيد من التماسك الاجتماعي وتحقيق الأمن والاستقرار.
- التغير الاجتماعي هو العملية الأكثر ملاءمة لتطور المجتمعات لأنه يستبعد مسألة الصراع
- إن التغيير الاجتماعي لا يحدث بالتدريج وإنما من خلال التدخل عبر الحركات الاجتماعية الداعية إلى سرعة تحقيق التطور، وهذا النوع من الحركات الاجتماعية يكون في الغالب مصحوبًا بالصراع الاجتماعي.
- النخب تفرض التحولات على المجتمع فرضًا وبشكل قفزات على سلم التطور الاجتماعي والسياسي
- التحولات في الفكر الاجتماعي والسياسي لا يأتي كضرورة اجتماعية فرضتها طبيعة الوقائع وصيرورة الأحداث، بل فرضتها النخب بإملاءات خارجية في غالبيتها.
- التحول يترك فجوة كبيرة بين الجديد وبين مستوى الوعي الاجتماعي بهذا الجديد، مما قد يؤدي إلى صراع فكري قد يليه صراع مسلح.

التوصيات والمقترحات: خرجت هذه الدراسة بالتوصيات والمقترحات التالية

أولًا: التوصيات

- التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والفهم الجيد لمضامين نصوصه المتعلقة بأهمية وحدة المجتمع والتعاون والإخاء بين أفراده ومؤسساته في سبيل إعلاء كلمة الحق وتحقيق أوفر السبل لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية.
- إجراء المزيد من الدراسات حول المسائل التي من شأنها أن تقود بالمجتمع إلى التآلف
- نبذ كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الانقسام والتمزق والفرقة بين أبناء الشعب الواحد
- العمل على رفع مستوى الشعب ثقافيًا لاستيعاب مضامين الحرية في الإسلام وآليات التعامل الآخر بما يحقق التماسك الاجتماعي ودون التفريط في المبادئ الدينية والوطنية

ثانيًا: المقترحات

- إنشاء مراكز خاصة للقيام بتوعية أفراد المجتمع بالأساليب والطرق المناسبة للتعامل مع الآخر في نطاق فكر اجتماعي موحد
- تطعيم المناهج التربوية بالدروس والعبر القصص التي تعزز التآلف والتآخي بين أفراد المجتمع الواحد وتنبذ كل ما يؤسس لثقافة العنف والكراهية بين أفراد المجتمع.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

1. الربيعي، فضل. (2006م) الأسرة والتغير الاجتماعي. (ط1). مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية ، مدار.
2. رشوان، حسين عبد الحميد. (2004م). ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي.(ط10). الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
3. الصفار، حسن. (1990م). التعددية والحرية في الإسلام.(ط1) بيروت: دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
4. غيث، محمد عاطف. (1978م) علم الاجتماع:(ط مجهول). دار النشر (ب) :الإسكندرية.
5. النوح، مساعد بن عبدالله. (2004م) مبادئ البحث التربوي. (ط1).الرياض: دار النشر(ب).
ثانيًا: الرسائل العلمية
6. الظبياني، عبدالله. (2015). دور الحركة العمالية في الحياة السياسية اليمنية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء.
ثالثًا: مراجع إلكترونية
7. الجند، توفيق. (د. ت). تاريخ الأحزاب اليمنية: من الكفاح المسلح إلى القمع المسلح. الاسترجاع 9أغسطس 2022م. على الرابط: http://sanaacenter.org/ar/publication-all/analysis-ar/16499)
8. الحاج، باسم. (أكتوبر/12/ 2020م). التحوُّل الديمقراطي في اليمن.. المصدات البنيوية وأوهام النخب. الاسترجاع 5 مارس 2022م، على الرابط https://www.mda-press.net/art/5543#:~:text=%22%D8%A5%D9%86%20%D
9. الربيعي، فضل عبد الله. (د.ت). التغير الاجتماعي: مقدمة في المفهوم والنظرية، بغداد، بيت الحكمة.
10. الشرعة، محمد كنوش، (13/2014/ 1) إشكالية التحولات السياسية في اليمن .. الفرص والتحديات، بحوث ودراسات منوعة، تاريخ الاسترجاع 7 مارس 2022م، (https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?s=5bc00487e8fa637e71221f203b81ac3&t=30415)
11. حسين،عبد الخالق.(د.ت). الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، الاستراجاع، مارس/6/ 2022م، الرابط (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269325#:~:text=%D9%81%D9%8A%20%D8%A تاريخ الاسترجاع. الساعة السادسة مساءً
12. محفوظ، محمد. التاريخ، (يوليو/17/ 2021م) الدولة والطائفية واشكاليات الوحدة والسلم المجتمعي، تاريخ الاسترجاع 3 مارس 2022م. على الرابط http://adhwaa.net/%D8%A7%D9%84%D8%A.F%D9%88%D9%84%D8%A9-
13. ويكيبيديا 1 2 Lisa Blaydes Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt p.214
14. ويكيبيديا، تعددية ثقافية، تاريخ الاسترجاع 6 مارس 2022م، على الرابط (https://ar.m.wikipedia.org/wiki)
15. ويكيبيديا، فيديو: التماسك الاجتماعي: مفهوم دوركهايم الآليات: الأمثلة، الاسترجاع 1/ يوليو 2022م، على الرابط (https://ar.warbletoncounil.org/cohesion-social-1801)
16. ويكيبيديا، نظام متعدد الأحزاب، تاريخ الاسترجاج، 6 مارس 2022م، على الرابط (https://ar.m.wikipedia.org/wiki)